الارض المحتله وداخل العالم العربي وتعمل على كبح نموها. والمبادرات الاوروبية منذ صدوربيان البندقية وحتى الآن، مروراً بتأييدها لاتفاقيتي كامب ديفيد ومبادرة الرئيس ريغان، تشكل بعملها هذا حصان طروادة يخفي في داخله رفضاً قاطعاً لحقوق الشعب الفلسطيني تحت مظهر منافق وخادع.

وتكشف الوقائع زيف ادعاء التيارات العربية والفلسطينية التي تعلن عن قدرتها على استثمار التناقض الظاهري بين موقفي اوروبا الغربية والولايات المتحدة وتوظيفه لتوفير الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية. وتبين الاحداث التي مرت على المنطقة خلال العقد الاخير على الاقل عدم صحة هذا الادعاء، بل هي تفضح تلاقي الطرفين الاوروبي على هدف ترويض الانسان الفلسطيني وافقاده الامل بأي بديل سوى ما يفرزه التقاء مصالحهما المشتركة ضمن استراتيجية حلف الاطلسي. والدور الاوروبي بشكله الحالي يقوم بالاضافة الى مهمة صيانة المصالح الاوروبية والاميركية في المنطقة بدور تخديري للعرب من خلال الايهام بوجود حلول سلمية مقبولة.

نماذج التنمية داخل الارض المحتلة:

وفي هذا الجو السياسي وضمن حدود اطاراته المختلفة تجرى محاولات كثيرة للقيام باعمال تنموية داخل الارض المحتلة. وقد حاولت مؤسسات خارجية ومحلية معالجة مشكلة التخلف فيها بتطبيق نماذج اجنبية بدت مقنعة في الظاهر ولكنها سقطت عند التجربة. فهي تفرزكما يظهر تاريخ عملها نتائج سلبية في المجالين السياسي والاجتماعي تلغي في المحصلة الآثار الايجابية التي تكون قد حققتها في مجال آخر. ويملك الشعب الفلسطيني خبرة طويلة مع مثل هذه المؤسسات. فقد عانى ولا زال يعاني من بعض السلبيات التي خلفتها نشاطاتها المختلفة.

وحاولت مؤسسات اخرى اللجوء الى منطق الصدقة وتعميمه كوسيلة من وسائل مواجهة النتائج الخطيرة التي تترتب على التنمية السلبية التي يطبقها الاحتلال في الضفة والقطاع. وتكشف الوقائع وتبين النتائج الملموسة ان الصدقة اسلوب قد يؤدي في محصلته الى ارضاء المتصدق ولكنه بالقطع يزيد ويعمق الاتكالية بين المستفيدين منها.

وللحقيقة فان بعض المؤسسات التي تعتمد اسلوب الصدقة تتصف بحسن النية. فبعضها يعمل بهدى من قناعاته الاجتماعية او الدينية. وهو يرى في هذا الاسلوب تعبيرا عما يؤمن به. والبعض الاخر وخاصة من بعض المحسنين يستسهل اللجوء الى الصدقة لانه يحسن استخدامها والتعامل بها ومعها، ولأن ممارستها تستجيب لنوازعه الخاصة.

والنموذج الذي طرحته اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة يشكل وجها آخرمن اوجه الاهتمام بقضايا التنمية في الأرض المحتلة. وقد استقبل هذا النموذج ـ بسبب صدوره عن جهة فلسطينية مسؤولة وحظي بمباركة عربية على مستوى القمة ـ بكثيرمن الاهتمام في الداخل والخارج وأثار تطبيقه